من شيء مقدر ليصح المعنى ولا اعتداد بذلك المقدر لفظا ولا خلافا يعني نحو ما زيدا الا قائم
ان قائما خبر عن زيد ولا شك ان زيدا فاعل في قولك ما قام الا زيد مع انه مستثنى من مقدر
في المعنى التقدير ما قام احد الا زيد فعلى هذه الاضافة بين كون الاسم المعظم خبرا
عن اسم قبله وبين كونه مستثنى من مقدر اذ جعله قيدا منظورا فيه الى جانب اللفظ
وجعله مستثنى منظورا فيه الى جانب المعنى واما الثالث فهو ان يقال قولك الا الله الخالق
لا يكون خبرا عن العالم مسلم لكن في لا اله الا الله لم يخبر بخالق عن عالم لان العموم منفي
والكلام انما سيق لنفي العموم وتخصيص الخبر الذي كور بواحد من افراد ما دل عليه اللفظ
العام واما الاقوال الثلاثة الاخيرة يعني التي لا عمل عليها فاحدها ان الا ليست اداة
استثناء وانما هي بمعنى غير وهي مع الاسم المعظم صفة الاسم لا باعتبار المحل اذ لو كذلك
الشيخ عبد القادر الجرجاني عن بعضهم والتقدير لا اله غير الله فالوجود ولا شك
ان القول بان الآتي هذا التركيب بمعنى غير ليس لكم مانع يمنعه من جهة الصناعة النحوية
وانما يمتنع من جهة المعنى وذلك ان المقصود من هذا الكلام امران نفي الالوهية عن
غير الله تعالى واثبات الالهية لله تعالى ولا بد في التركيب حينئذ فان قيل يستفاد
ذلك بالمفهوم قلنا ابن دلالة المفهوم من دلالة المنطوق ثم هذا المفهوم ان كان
مفهوم لقب لا يعبر به اذ لم يقل به الا الدقاق قلت وقال به بعض الحنابلة ايضا
قال وان كان مفهوم صفة فقد عرفت في اصول الفقه انه غير حجة على ثبوته فقد
تبين ضعف هذا القول لا محالة القول الثاني ونسب الى الزمخشري ان لا اله
في موضع الخبر والا الله في موضع المبتدا وقد قدر ذلك بتقدير الخبر فيه بحال
ولا يخفى ضعف هذا القول وانه يلزم منه ان الخبر يبنى مع لا وهي لا يبنى معها الا المبتدا
ثم لو كان الامر كذلك للزم نصب الاسم المعظم في هذا التركيب وقد جوزوه مما
سباتي والقول الثالث ان الاسم المعظم مرفوع بالة كما يرتفع الاسم بالصفة في
قولنا ما قام الزيدان فيكون المرفوع هذا نفي عن الخبر وقد قدر ذلك بان الها بمعنى
ما لوه بمعنى لا اري يجد فيكون الاسم المعظم مرتفعا على انه مفعول ما لم يسم فاعله
الفاعل فاستغنى به عن الخبر كما في نحو قولنا ما مضروب الا العمران وضعف هذا
القول غير خفي لان الها ليس بوصف فلا يستحق عملا لم لو كان اله عاملا لرفع
فيما يليه لوجب اعرابه وتنوينه لانه مطول اذ ذاك وقد اجاب بعض

الفضلاء

الفضلاء عن هذا بان بعض النحاة يجيز حذف التنوين في مثل ذلك وعليه يحمل قوله تعالى لا
غالب لكم اليوم ولا تثريب عليكم وفي هذا الجواب نظر لان الذي يجيز حذف التنوين في مثل
ذلك يجيز اثباته ايضا ولا يجيز احد اجاز التنوين في لا اله الا الله وهذا اخر الكلام
على توجيه الرفع واما النصب فقد ذكروا له توجيهين احدهما ان يكون على الاستثناء
من الضمير في الخبر المقدر الكائن اي يكون الا الله صفة لاسم لا اما كونه صفة فظهور لانه
الا ان كانت الا بمعنى غير وقد عرفت ان الامر اذا كان كذلك لا يكون الكلام دالا على ما هو
على ثبوت الالهية لله تعالى والمقصود الاعظم هو اثبات الالهية لله تعالى بعد نفيها
عن غيره وعلى هذا يمتنع هذا التوجيه اعني كون الا الله صفة لاسم لا واما التوجيه الاول
فقالوا فيه مرجوح وكان حقه ان يكون راجحا لان الكلام غير موجب والمقتضي لعدم
الراجحية البدل هنا ان الترجيح في نحو ما قام القوم الا زيد انما كان لحصول المشاركة
حتى لو حصلت المشاركة في تركيب استثنائي نحو ما ضربت احدا الا زيدا فمن ثم
قالوا انه لا يحصل مشاركة في الاتباع كان النصب على الاستثناء اولى قالوا وفي هذا
التركيب ليترجح النصب في القياس لامكن السماع والاكثر الرفع ونقل عن الاخفش انه
اذا قلت للاربعة الدار الا عمرا كان نصب عمرو على الاستثناء احسن من رفعه على
البدل هذا ما ذكروه من الذي يقتضيه النظر ان النصب لا يجوز بدل ولا بدل وتقرير
ذلك ان يقال ان الاتي الكلام التام الموجب نحو قام القوم الا زيدا متحضة للاستثناء
فهي تخرج ما بعدها مما افاده الكلام الذي قبلها وقد ذكرنا ان هذا الكلام انما قصد به
الاخبار عن القوم بالقيام ثم ان زيدا منهم وبما كان شاركهم فيما اسند اليهم
فوجب اقترانه وكذا كل الا في الكلام التام الموجب ايضا نحو ما قام القوم الا
زيدا ومن ثم كان نحو هذا التركيب مفيدا للحصر على انها للاستثناء ايضا لان المذكور
بعد الا لابد ان يكون مخرجا من شيء قبلها فان كان ما قبلها تاما لم يحتج الى تقدير
والا فيقدر من شيء قبلها لا يحصل الاخراج منه لكن انما احوج الى هذا التقدير
تصحيح المعنى فتبين من هذا المعنى الذي قلناه ان المقصود في الكلام الذي
ليس بتام انما هو من اثبات الحكم المذكور قبل الا لما بعدها وان الاستثناء ليس
بمقصود ولهذا اتفقوا النحاة على ان المذكور بعد الا في نحو ما قام الا زيد
معمول للعامل الذي قبلها ولا شك ان المقصود في هذا التركيب امر ان

Copyright King Saud University